

مجلس السيادة ومجلس الوزراء، جمهورية السودان  
معالي رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك، جمهورية السودان  
نصر الدين عبد الباري، وزير العدل، جمهورية السودان

٣ ديسمبر ٢٠٢٠

معالي رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك، السادة أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء،  
المحترمين

تفاعلاً كثيراً بنياً موافقة مجلس الوزراء على المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة (UNCAT)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED). ونكتب لكم الآن أملين أن يقوم مجلس السيادة بإكمال عملية المصادقة على هذه المعاهدات الأساسية، بما في ذلك الموافقة عليهما على النحو المطلوب في جلسة مشتركة.

إن المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتنفيذ المحلي اللاحق، سواء من خلال التنفيذ المباشر لهما أو من خلال سن التشريعات التي تمكن من تنفيذهما، سيوفر ضمانات حاسمة لحماية حقوق الإنسان. وفوق ذلك، فإن المصادقة على هذه الاتفاقيات سيظهر مدى التزام الحكومة الانتقالية السودانية بتسهيل حماية حقوق الإنسان في البلاد، وإنهاء عقود من سنوات الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.

ونود، على وجه الخصوص، أن نؤكد على أهمية المصادقة على كلتا الاتفاقيتين في مجملهما. وقد تم تصميم أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب (UNCAT) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED) لضمان أن تمنع الاتفاقيتان وقوع الانتهاكات المستقبلية بشكل كامل. ويجب إزاء الثناء للسودان لعدم إبداء تحفظات على المعاهدات الأخرى التي صادق عليها؛ وبنفس الطريقة، نأمل أن تتم الموافقة على هاتين المعاهدتين الحيويتين لحقوق الإنسان في الوقت الملائم ودون تحفظات، ولا سيما أن التحفظ على أي منهما من شأنه أن يحبط هدف وغرض أي واحدة من الاتفاقيتين. وفي هذا المضمار نذكر بان القانون الدولي لا يسمح بإجراء أي تحفظات يمكن أن تبطل موضوع أو هدف الاتفاقية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نشجع السودان على المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT) والاشتراك في إجراء الاتصالات الفردية الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب بموجب المادة 22. وقد تم تصميم هذه الصكوك لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتوفير الآليات التي تلعب دوراً مهماً في منع التعذيب بشكل فعال. وللأسباب نفسها فإننا نشجع السودان على الاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي البلاغات الفردية والنظر فيها بموجب المادة 31 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتظل المنظمات الموقعة أدناه ملتزمة بمساعدة الحكومة الانتقالية في سعيها لإنشاء سودان آمن وعادل. ويُعد التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب (بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED)، والاشتراك في إجراءات الاتصالات الفردية ذات الصلة بموجب كلتا الاتفاقيتين، خطوة حاسمة لتحقيق هذا الهدف.

يسعدنا التواصل بشكل أكبر مع أي من أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء بشأن هذه المسألة أو بشأن أي قضايا أخرى تدخل في مجال خبرتنا.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

١. منظمة ريدريس

٢. المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام

٣. عمل من أجل السودان
٤. نشطاء من أجل حقوق الإنسان - كندا
٥. مبادرة أفريقيا للميديا وسلامة الصحفيين
٦. منظمة العفو الدوليّة
٧. التحالف العربي من أجل السودان
٨. البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
٩. منظمة التضامن المسيحي الدوليّة
١٠. هيئة محامي دارفور
١١. منظمة حقوق الانسان والتنمية
١٢. هيومن رايتس ووتش
١٣. افريقيا -العدالة بالسودان
١٤. صحفيون لحقوق الإنسان - جهر - السودان
١٥. مستثمرون ضد المذابح
١٦. مركز العدالة للمناصرة والمشورة القانونيّة
١٧. مركز الخاتم عدلان للإستنارة والتنمية البشرية
١٨. لوتز اويطي (مدير، مركز قانون حقوق الإنسان، SOAS)
١٩. منّا لحقوق الإنسان
٢٠. إئتلاف ماسوتشيشيس لحماية دارفور
٢١. محمد عبد السلام بابكر (جامعة الخرطوم)
٢٢. المركز الافريقي لتدريب وتنمية المجتمع المدني
٢٣. صيارة الدولية
٢٤. منظمة نداء للتنمية
٢٥. المرصد السوداني لحقوق الانسان
٢٦. منظمة سودو - المملكة المتحدة
٢٧. المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الافريقي (صيحة)
٢٨. منظمة السودان للتنمية الاجتماعيّة